لمطالبهم، نظراً الى ارتفاع نسبة التهديد الواقع من استخدامهم للوسائل التي يملكونها.

٦ ـ طبيعة النظام السياسي: يشكّل النظام السياسي البيئة التي تعمل جماعات المصالح داخلها. ولذلك، فان فعالية جماعات المصالح تعتمد، الى حدّ بعيد، على طبيعة النظام السياسي، وكيفية صنع القرار السياسي داخله. فكلما كانت السلطة مركزية ومتماسكة، كلّما ازدادت الصعوبات لدى جماعات المصالح لممارسة دورها. وكلّما كانت السلطة موزّعة ومنتشرة، كلّما ازدادت الفرص لدى جماعات المصالح لممارسة تأثيرها، وذلك لأن هذا الوضع يفتح المجال لجماعات المصالح لممارسة التأثير في قيادات ومراكز مختلفة للوصول الى اهدافها. فالحكومات الاسرائيلية الاولى بقيادة بن ـ غوريون كانت حكومات متجانسة وتمتاز بسيطرة بن ـ غوريون الكاملة على اتخاذ القرارات، ممّا حدّ من فعالية جماعات المصالح. ولكن فيما بعد، حين بدأت الحكومات الاسرائيلية تتكوّن من ائتلافات بين احزاب غير متجانسة، بدأ دور جماعات المصالح بالتعاظم.

وعلى صعيد آخر، تنشط جماعات المصالح في التأثير على الكنيست، وتزداد فعاليتها أكثر من الحكومة، لأن الكنيست يتميّز بالتعدّد، نظراً الى ان معظم الاحزاب والقوى السياسية ممثل فيه؛ ولكن دوره في الحياة السياسية يبقى محدوداً في مواجهة الحكومة.

كما ان درجة الحرية الموجودة داخل النظام السياسي تؤثر، بصورة سلبية أو ايجابية، في فعالية جماعات المصالح. فخضوع العرب داخل حدود ١٩٤٨ للحكم العسكري الاسرائيلي وحرمانهم من حقوقهم السياسية وحرياتهم قد حدّ من ممارستهم لدورهم كجماعة مصالح فعّالة داخل النظام الاسرائيلي، وحرمهم من تكوين جماعات، أو حركات، تعبّر عن مصالحهم. وحين بدأت قيود الحكم العسكري بالتراجع، بدأ دور هذه الجماعة يصبح أكثر فعالية.

استنتاجات

بعد هذا الاستعراض لأهمّ جماعات المصالح، ودورها في النظام السياسي الاسرائيلي، يمكن القول ان ظهور هذه الجماعات، في الفترة الاخيرة، على مسرح الاحداث السياسية التي يشهدها الكيان الاسرائيلي، وبهذا العدد الضخم، ما هو الّا تعبيراً عن حقيقة المجتمع الاسرائيلي المتشرذم والمشتّت. فكل جماعة من هذه الجماعات تعبّر عن مصالح فئة معيّنة من فئات المجتمع المتباينة، سواء على اساس تنظيمي، أم طبقي، أم عرقي، أو غير ذلك؛ وان ظهورها الى حيّز الوجود، بصورة علنية، انما يعني ظهور الخلافات الاساسية داخل المجتمع الى السطح خلال فترة الاسترخاء العسكري بعد فترة من الكبت السياسي والايديولوجي الذي مارسته القيادة العليا في اسرائيل في السابق، بقصد تحقيق التوحّد والانسجام بين الجماعات المكوّنة لهذا المجتمع، من اجل توجيهها في حربها العدوانية ضد الأمة العربية.

وممّا لا شك فيه ان الخط البياني لوجود هذه الجماعات، وتنوّعها، يسير باتجاه متصاعد، ممّا ينبىء بامكان ازديادها مستقبلاً. وقد شهدت الفترات الاخيرة نمواً غير طبيعي لجماعات المصالح المختلفة، مع ازدياد دور هذه الجماعات على مستوى صنع السياسة العامة في الكيان الاسرائيلي. في المقابل، بدأ دور القيادات الكارزمية والاحزاب السياسية بالتراجع، نتيجة الانتقادات العديدة التي وجّهت اليها، والى اسلوبها في العمل.

ومع ان دور هذه الجماعات كان هامشياً في عملية صنع القرار السياسي، فان المستقبل يشير